السياسة الاقتصادية في الجزائر

– أثر إيرادات الغاز الطبيعي في التنمية الاقتصادية–

الأستاذ: معمري محمد
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
جامعة زيان عاشور–الجلفة–الجزائر؛

الأستاذ: شيخاوي عبد العزيز
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة زيان عاشور–الجلفة–الجزائر؛

ملخص :

تأتي أهمية الدراسة في نظرها للتنمية الاقتصادية بالجزائر من اعتبار أن إنتاج الغاز الطبيعي وتسويقه خاصة للطرف الأوروبي أهم دعائم الاقتصاد الوطني، خاصة إذا ما أُخذت النسبة التي يساهم بها في رفع الدخل الوطني، من هذا المنطلق تكون أي دراسة تقدم في هذا الشأن أو عن السياسة الاقتصادية بالجزائر أوفى شمولية إذا أخذت من موضوع الغاز الطبيعي محور لها، لذا قدمت هذه الدراسة وفق إطار نظري ومفاهيمي حول معنى التنمية الاقتصادية وأهم خصائصها الاقتصادية، ثم الأهمية المالية للصناعة الغازية بالجزائر سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي، وكذا الإستراتيجية المتبعة من طرف الدولة للحفاظ على سيرورة الصناعة الغازية وتطويرها وجعلها مورد مالي مهم يدعم الاقتصاد الوطني، مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة من ثروات الأرض التي سيعيشون عليها أو ما يصطلح عليه بالتنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: التنمية الاقتصادية، السياسة الاقتصادية، الصناعة الغازية، الإستراتيجية الغازية

Abstract :

The importance of the study in its consideration of economic development in Algeria are considered to be natural gas production of special and marketed European party the most important pillars of the national economy, especially if they take the proportion contributed by raising national income, from this perspective be any study progress in this regard, or for economic policy Algeria fuller inclusiveness if taken from natural gas Multi Axis her, so it made this study theoretical framework and conceptual about the meaning of economic development and the most important economic characteristics, then the financial importance of the industry gas in Algeria, whether on the economic or social level, as well as the strategy by the state to keep the process industry gas and development and make an important financial resource supporting the national economy, taking into account the needs of the coming generations of the wealth of the land that it will live or what is termed sustainable development

Keywords Economic development, economic policy, gas industry, gas strategy

مقدمة :

تعتمد السياسة الاقتصادية في الجزائـــــر بالتركيز على قطاع المحروقات وخاصة الغاز الطبيعي، من خلال توفيـــره لمبالغ ماليـــة تعتبـــر ضروريـــــة لتمويـــــل خطط التنميـــــة الاقتصاديـــة، فقد لعـــب الغاز الطبيعـــــي دورا أساسيا في تحديـــد مســـار وطبيعـــــة التنميـــــة منذ أوائل السبعينـــات وحتى وقتنـــــا الحاضـــــر، وجاءت أهميته باعتبـــــاره مصدر طاقة استراتيجي حيث يعتبـــــر مادة أساسية في بعـــض الصناعات ولها أثـــر فعـــال على مختلف أوجه النشـــــاط الاقتصادي والمالـــي والمصرفـــي، ويعتبـــر كذلك سلعـــــة هامـــة في التجارة الدولية ومصـــدر من مصادر الدخل الرئيسيـــة للدولـــــة، لذا تسعى الدولـــــة للبحث عن أنســـــب الصيغ للاستفادة من هذا القطاع في ظل المتغيـــــــرات الإقليمية والعالميـــة، واتجـــــاه العالم نحو التكتلات الاقتصاديـــة و تحرير التجارة الدوليـــــة، من هذا المنطلق **ما أثر إيرادات الغاز الطبيعي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر؟ وما الإستراتيجية المتبعة في الصناعة الغازية مع ترشيد السياسات الاستخراجية للحفاظ عليه كمورد دائم؟**

تأتي الإجابة عن هاذين التساؤلين العريضين وفق ثلاث مباحث، الأول مفاهيمي أكثر للوقوف على معنى التنمية الاقتصادية وما يجعل أهل القرار بالبلد يسعون نحو الدفع باتجاهها، أما الثاني فحول أهمية الصناعة الغازية في الجزائر من خلال ما تقدمه على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، والمبحث الثالث يتناول الإستراتيجية الغازية للجزائر آفاقها وتحدياتها، مع عدم إغفال احتياجات الأجيال القادمة من الغاز الطبيعي.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي حول التنمية الاقتصادية

أهمية دراسة التنمية الاقتصادية تتأتى من دور التنمية في توفير الثروة وضمان الرخاء لكافة أفراد المجتمع وكذا إحقاق العدالة التي تضمن للمواطنين حقوقهم والسماح لهم بأداء واجباتهم على أكمل وجه.

المطلب الأول مفهوم التنمية الاقتصادية

لا يوجد مفهوما واحدا للتنمية الاقتصادية يتفق فيه العلماء، ويعود هذا إلى توسع المفهوم وتداخله مع جوانب عدة من سياسية واجتماعية وبيئية وأخلاقية ...، لكن هذه المفاهيم تتفق في أن من مظاهر التنمية هي الزيادة في دخل الأفراد، ويؤكد الاقتصادي *Kind Berborger* أن التنمية الاقتصادية "هي الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني في فترة معينة مع ضرورة توفير تغيرات تكنولوجية وفنية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها"،[1]

[1] – إسماعيل عبد الرحمن، وحربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان: الأردن، 1999، ص325.

ويعرف كذلك الأستاذ **محمد عبد العزيز عجمية** التنمية الاقتصادية بأنها "العملية التي من خلالها تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، و التي تحدث من خلال التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء "،[1] ويرى الأستاذ **مدحت العقاد** أن التنمية الاقتصادية "هي العملية التي استخدمتها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه"،[2] بينما يعرفها كامل بكري على أنها "سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة ".[3]

من هنا يتبين أن التنمية الاقتصادية هي عملية إصلاح متوازنـــة ومستمرة تمس القطاع الاقتصادي وتؤثر تأثيـــرا إيجابيـــا على جميع نواحـــي الحياة في المجتمع، وتؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحقق الرفـــاه الاقتصادي والعدالـــــة الاجتماعية.

المطلب الثاني: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج الوطني أو المحلي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، شرط أن تكون هذه الزيادة في المدى الطويل وألا تزول بسرعة، ونستنتج من هنا العناصر الأساسية الآتية:[4]

- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج الوطني الحقيقي بل لابد أن تترتب عليه زيـــــادة في دخل الفرد الحقيقي، أي:

"معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو في الدخل الوطني الحقيقي – معدل نمو السكان"

- أن يكون معدل النمو في الدخل الوطني حقيقيا وليس نموا نقديا، أي:

"معدل نمو الدخل الوطني الحقيقي = معدل نمو الدخل الوطني النقدي – معدل التضخم"

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية، مطبعة سامي، مصر: الإسكندرية، 2003، ص76.

[2] – إسماعيل عبد الرحمن، وحربي محمد موسى عريقات، **مرجع سابق**، ص325.

[3] – كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت: لبنان، 1986، ص ص 16 ـــــــ 17.

[4] – محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **مرجع سابق**، ص51.

- أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد وأن تكون مستمرة على المدى الطويل وألا تكون مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

من هنا يرى بعض الاقتصاديين أن الدول المتقدمة تهتم بقضايا النمو في حين تهتم الدول المتخلفة بقضايا التنمية بغية اللحاق بمصاف الدول المتقدمة، فالنمو الاقتصادي هو هدف من أهداف السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة يمكن قياسه بحجم الزيادة الحاصلة في دخل الأفراد الحقيقي لبلد من البلدان خلال فترة محددة بالمقارنة مع فترة سابقة، أما التنمية الاقتصادية فهي عبارة عن عملية إصلاح اقتصادي شاملة خلال حقبة زمنية طويلة، ولا يمكن الاعتماد على مستوى دخل الفرد أو على معدل نمو دخل الفرد كمؤشر وحيد لمعرفة القيمة الحقيقية للتنمية الاقتصادية للبلد، وبالتالي فالنمو الاقتصادي يمثل هدف عمليات التنمية الاقتصادية والغاية منها، وبهذا فالتنمية الاقتصادية أوسع مفهوما وأشمل نطاقا وأكثر جهدا من النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية وعناصرها

للتنمية الاقتصادية عدة معالم تتمثل في مجموعة من الخصائص والعناصر التي تمثل أبرز الفروقات بينها وبين ماهية النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: خصائص التنمية الاقتصادية

تتميز التنمية الاقتصادية بعدة خصائص نوجز أهمها فيما يلي:

- التنمية الاقتصادية عملية وليست حالة: وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن تجديد احتياجات المجتمع وتزايدها.
- التنمية الاقتصادية عملية مجتمعية: يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
- التنمية الاقتصادية عملية واعية: يعني أنها ليست عملية عشوائية وإنما عملية محددة الغايات ذات إستراتيجيات طويلة المدى وأهداف مرحلية وبرامج مخططة.
- التنمية الاقتصادية عملية موجهة: بموجب إدارة التنمية تعني الغايات المجمعة وتلتزم بتحقيقها وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع إنتاجا وتوزيعا وبأسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.
- تحقيق تزايد منتظم: بمعنى أن يكون التزايد تزايدا منتظما عبر فترات طويلة من الزمن، وقادرا على الاستمرارية نتيجة لتراكم الإمكانيات واستمرايتها.

- إنشاء طاقة إنتاجية ذاتية: وهذا يتطلب من عمليات التنمية الاقتصادية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة إنتاجية وكذا تجديد طاقة مجتمعية أخرى، وأن تكون هذه المرتكزات مبنية على أساليب فعلية ذاتية متنوعة ومتكاملة قادرة على مواجهة التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لهـا، الأمر الذي يتطلب قاعدة تنظيمية وسليمة للمجتمع
- الزيادة في متوسط إنتاجية الفرد: هو مؤشر اقتصادي يعبر عنه بتزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد.
- إيجاد تحولات هيكلية: يمثل إحدى السمات التي تميز عمليات التنمية الاقتصادية الشاملة عن عمليات النمو الاقتصادي، وهذه التحولات تخص الإطار السياسي والاجتماعي، كما تخص القدرة التقنية في البناء المادي للقاعدة الإنتاجية.[1]

- تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية: وهو الوسيلة لبلوغ غاياته وهذا التزايد الذي يجب أن يكون متصاعدا إلا أنه في الوقت ذاته أن يكون بالقدر النسبي مقارنة مع المجتمعات الأخرى.

الفرع الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية مجموعة من العناصر تجعل منها غاية أسمى لكل البلدان النامية وأكثر الأهداف أهمية، بحيث تتجلى فيها مزايا التنمية والفوائد من ورائها، ومن أهم هذه العناصر ما يلي:

أولا: إعادة توزيع الدخـل لصالح الطبقـة الفقيـرة: وذلك بغية التخفيف من حدة الفقـر، فقد حققت العديـد مـن الدول الناميـة مستوى عال من التنمية الاقتصاديـة في خمسينيـات وستينيـات القرن العشريـن دون أن ينعكـس إيجابا على الطبقة الفقيرة.

ثانيا: التحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للجمهور: يعني وجوب تدخل الدولة بالتحكم في نوعية السلع والخدمـات المقدمـة للأفراد بغيـة ضمان حصولهـم علـى حد أدنى من الدخـل الحقيقـي في صورة عينية كـدعم الغـذاء الأسـاسي وتحسين مستوى العناية الصحية وكذا خدمات الكهربـاء والمواصلات ...إلخ، ضمانا للحـد الأدنى مـن العيش على الأقل.[2]

المبحث الثاني: أهمية الصناعة الغازية في الجزائر

[1] – علي خليفة الكواري، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، مجلة المستقبل العربي، النسخة 05، العدد 49، بيروت: لبنان، مارس 1983، ص ص 04 - 27.

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر: الإسكندرية، 2003/2002، ص 18.

تعتبر الصناعة الغازية في الجزائر من المحركات الرئيسية لقطاع الطاقة، حيث يعتمد عليها في زيادة العائدات المالية ومساهمتها بشكل أساسي في تكوين الدخل الوطني، وقد مكنت هذه الصناعة للجزائر من ربط علاقات دولية والمتجسدة أساسا في إبرام عقود الشراكة مع الشركات الأجنبية، وبسبب التغيرات التي عاشها العالم في القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين من أزمات اقتصادية ومالية، وظهور العولمة، وتغير قوى العرض والطلب، وبروز دول ناشئة جديدة، وغيرها من التغيرات، أثبتت أهمية الغاز في تحديد الرهانات الاقتصادية منها والسياسية، ولهذا اهتمت الجزائر بتنمية هذه الصناعة على وجه خاص وقطاع المحروقات على وجه عام، ويمثل قانون المحروقات لسنة 2005 عاملا مدعما لذلك حيث أولت الجزائر من خلاله اهتماما واسعا للغاز الطبيعي الذي يمثل مصدر تموين للسوق الوطني والسوق الدولي.

ولما احتل الغاز الطبيعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري بسبب ما يؤديه من أدوار أساسية في الاقتصاد الكلي وتوقع زيادة الطلب عليه، نجد أنه عنصر أساسي في سياسة الجزائر الطاقوية وكذا تحصيلاتها المالية، بالإضافة إلى التراكم الذي يحققه هذا القطاع جراء عمليات التصدير إلى الخارج، ومن هذا المنطلق سنحاول التعرف على الأهمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية للصناعة الغازية في الجزائر.

المطلب الأول: الأهمية المالية للصناعة الغازية بالجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض مساهمة إيرادات صادرات الغاز في تطوير الصادرات الجزائرية ونسبتها إلى إجمالي صادرات المحروقات، والجدول التالي يبين نسبة إيرادات الغاز الطبيعي إلى إيرادات المحروقات في الجزائر.

إيرادات الغاز ونسبتها إلى إيرادات المحروقات في الجزائر 2000 ـــــــ 2011

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	المحروقات الغازية* (تريليون و.ح.ب)	السعر(Cif)** (دولار/م.و.ح.ب)	إيرادات الغاز مليار دولار	إيرادات المحروقات مليار دولار	النسبة %
2000	2733.06	2.89	7.898	21.06	37.5
2001	2583.62	3.66	9.456	18.53	51.0

46.7	18.11	8.64	3.23	2619.25	2002
45.6	23.99	10.95	4.06	2697.26	2003
36.1	31.55	11.41	4.32	2642.97	2004
36.4	45.59	16.62	5.88	2828	2005
39.0	53.61	20.93	7.85	2666.4	2006
35.6	59.61	21.25	8.03	2647.01	2007
39.8	77.19	30.79	11.56	2663.58	2008
46.6	44.42	20.72	8.52	2432.08	2009
35.1	56.12	19.73	8.01	2464.4	2010
34.0	71.66	24.38	10.61	2298.76	2011

المصدر: من إعداد الأستاذ بالاستعانة على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء 2013

*غاز طبيعي, غاز بترولي مميع, غاز طبيعي مميع

** أخذ من statisticalreview of world energy report 2012

Cif=cost+insurance+ freight

نلاحظ من الجدول أعلاه تزايد مداخيل الغاز بصورة مستمرة في السنوات2000–2008، ثم انخفضت سنة 2009 و 2010، وبعد ذلك ارتفعت المداخيل في سنة 2011، ويرجع هذا التغير في إيرادات الغاز إلى التغير في السعر بصورة شبه كلية حيث أن الإنتاج لم يتغير بشكل كبير خلال هذه السنوات، وبما أن أسعار الغاز الطبيعي مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط –سعر الغاز يحتسب على أساس العشر–[1]، فنلاحظ أنها ارتفعت إلى أعلى مستوى

[1]– فاطمة مساعيد، مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة، دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، جوان 2011، ص 12.

لها سنة 2008 لتصل إلى 11.56 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، نتيجة الزيادة الكبيرة التي عرفتها الأسعار النفطية، الوضع الذي استفادت منه الجزائر في تكوين فوائض مالية معتبرة، حيث ساهم الغاز في 40% من إيرادات صادرات المحروقات.

وجراء الوفرة المالية التي عاشتها الجزائر تم في هذه الفترة إنشاء صندوق ضبط الموارد[1] في جوان 2000، والذي يهدف إلى امتصاص الفائض الذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية، إلى جانب تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة، وكذا تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للصناعة الغازية بالجزائر

للصناعة الغازية دور مهم يتمثل في تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى معيشة السكان، ويمكن إظهار الأهمية الاقتصادية للصناعة الغازية ومدى تأثيرها على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني كالآتي:

1/ **قطاع الغاز والناتج الوطني:** يساهم قطاع الغاز بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الناتج الوطني الخام وبصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى، والجدول الآتي الخاص بنسبة إنتاج قطاع الغاز من الإنتاج الوطني الخام من سنوات 2000 إلى 2011 يوضح ذلك.

نسبة إنتاج قطاع الغاز من الناتج الوطني الخام الجزائري (2000–2011)

الوحدة: مليون دج

السنة	الناتج الوطني الخام	إنتاج قطاع الغاز	النسبة %
2000	3698683.7	606118.0	16.38
2001	3754870.8	736403.3	19.61
2002	4023413.8	689774.6	17.14
2003	4700040.4	852213.6	18.13
2004	5545851.5	837456.3	15.10

[1]– أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 في 27 جوان 2000، وينتمي الصندوق إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر.

17.61	1220447.7	6930153.4	2005
19.31	1514068.8	7837002.1	2006
16.99	1455793.8	8567945.6	2007
19.88	1989026.6	10002344.7	2008
16.44	1448830.7	8809620.8	2009
14.04	1467305.5	10447305.9	2010
14.71	1782313.5	12109503.6	2011

المصدر: من إعداد الأستاذ بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء 2013

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قطاع الغاز حقق نسبة معتبرة بالنسبة للناتج الوطني الخام، حيث قدرت أقل نسبة في سنة 2010 بـــ 14.04% من الناتج الوطني الخام والمقدرة بقيمة 1.467.305,5 مليون دج وأكبر نسبة تحققت في سنة 2008 بـــ 19.88% من الناتج الوطني الخام بقيمة 1.989.026,6 مليون دج، كما ارتفع الناتج الداخلي الخام الاسمي للجزائر إلى 159 مليار دولار خلال سنة 2010 مقابل 139.8 مليار سنة 2009، ليستمر في الارتفاع إلى 171.6 مليار دولار سنة 2011".[1]

2/ **قطـــاع الغاز والقيمـــة المضافـــــة:** يعتبر قطاع الغاز من القطاعات التي تحقق قيمة مضافة معتبرة نظرا لمردوديته والجدول الآتي يوضح ذلك.

نسبة مساهمة قطاع الغاز في تكوين القيمة المضافة الخام في الجزائر خلال الفترة –2000–2011–

الوحدة: مليون دج

السنة	القيمة المضافة الخام للوطن	القيمة المضافة للغاز	النسبة %
2000	3430857.3	606118.0	17.67

[1]– تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2011 من الموقع: www.djazairess.com/alfadjr/164350-Algeria تاريخ الإطلاع: 2014/05/01.

21.33	736403.3	3451958.4	2001
18.91	689774.6	3645911.4	2002
19.83	852213.6	4296969.9	2003
16.42	837456.3	5099672.7	2004
18.96	1220447.7	6436135.1	2005
20.61	1514068.8	7345467.5	2006
18.11	1455793.8	8035491.6	2007
21.27	1989026.6	9348415.7	2008
17.90	1448830.7	8093796.7	2009
15.12	1467305.5	9699617.3	2010
15.76	1782313.5	11302904.8	2011

المصدر: من إعداد الأستاذ بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء 2013

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الغاز يلعب دورا أساسيا في تكوين القيمة المضافة الخام للجزائر، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2001 بـــ 21.33% من إجمالي القيمة المضافة الخام للوطن، وأدنى نسبة سجلت سنة 2010 بـــ 15.12% من إجمالي القيمة المضافة للوطن، ويرجع السبب الأساسي في قلة النسبة إلى تقلص قيمة صادرات غاز الجزائر وارتفاع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: الأهمية الاجتماعية والبيئية للصناعة الغازية بالجزائر

مما لا شك فيه أن مستوى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في الدول النامية لم يصل بعد إلى ما وصل إليه في الدول المتقدمة، لأننا لم نصل بعد إلى الحرص على المتطلبات البيئية والاجتماعية إلى جانب المكاسب الاقتصادية

في إدارة أعمالنا التجارية، وسنحاول تقييم الدور الاجتماعي والبيئي لمؤسسة سوناطراك باعتبارها المؤسسة الرائدة في هذا المجال، إضافة إلى ذلك سنتطرق إلى دور مؤسسة سونلغاز باعتبارها المسؤولة عن توزيع الغاز.

تلعب مؤسسة **سوناطراك** دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني حيث تزود المجتمع بالغاز وبعض المنتجات البترولية، وبات واضحا أن نشاطها يتضمن آثارا بيئية واجتماعية يتطلب منها أخذ الإجراءات اللازمة للحد منها، لذا بادرت بالاعتماد على الاندماج في مؤشرات الكفاءة ذات الأبعاد البيئية وإدماج مبادئ التنمية المستدامة في إطار نشاطات الجزائر الغازية، بمجموعة من المشاريع تهدف إلى حماية البيئة والاعتناء بالمجتمع، استحداث نظام الصحة والسلامة والبيئة HSE من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، حيث اتبعت شركة سوناطراك نهج المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال تطوير نظام متميز لإدارة الصحة والسلامة والبيئة، تم تصميمه لمراعاة جميع النواحي التي من شأنها أن تلعب دورا في الصحة والسلامة والبيئة، وقد تم تزويد هذا النظام بآلية تضمن على الدوام توفر المعلومات الحديثة واستخدام التقنية والأنظمة في سير عمليات الشركة، كما أعلنت شركة سوناطراك شعارا أساسيا لتحسين أدائها في هذا المجال وهو "لا حوادث، لا إصابات للعمال، لا تأثير على البيئة".

تم القيام بنشاطات كثيرة قصد إلغاء آثار نشاطات سوناطراك على البيئة، وعلى وجه الخصوص بتخفيض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري وأي ملوث آخر للغلاف الجوي، ولذلك تم منح استثمارات معتبرة من أجل تخفيض الغازات المحروقة، حيث أن حجم الغازات المصاحبة المنتجة قد ارتفع بأربعة أضعاف في خضم 30 سنة الأخيرة، وانخفضت نسبة حرق الغاز المصاحب على منتجات الغاز من 80% سنة 1970 إلى 2% سنة 2010، أما فيما يتعلق بتخفيض انبعاث CO_2 فتعمل سوناطراك بالشراكة مع شركة بريتش بتروليوم BP وشركة ستاتويلهيدرو على إعادة حقن CO_2 على مستوى حقل كرشبة بحقل عين صالح.[1]

وقد بلغ عدد الموظفين الدائمين في مؤسسة سوناطراك 47963 موظف في سنة 2010 موزعين حسب الوظيفة على النحو التالي: 55% في وظائف قلب المهنة، 23% في وظائف الدعم، 22% في وظائف الوسائل، كما عرفت الرواتب الإجمالية زيادة تقدر بـــ 11.7% مرتفعة من 80.5 مليار دينار سنة 2009 إلى 89.9 مليار دينار سنة 2010[2]، تشكل التنمية المستدامة بالنسبة لسوناطراك التزاما مسؤولا وملموسا وعلى وجه الخصوص اتجاه أجيال المستقبل، باعتبارها مبدءاً توجيهيا وهدفا استراتيجيا لنشاطاتها بفضل برامج الاستثمار المسطرة من قبل الدولة، قامت شركة سونلغاز بتوسيع شبكات نقل الغاز لتشمل التجمعات السكنية والقرى والأرياف عبر كامل التراب الوطني، حيث بلغ طول شبكة نقل الغاز 15260 كلم في آخر سنة 2012، متطورا بنسبة 10% مقارنة بسنة 2011،

[1]– زايد مراد، مداخلة بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المتغيرات العالمية – حالة الجزائر–، ملتقى دولي حول الطاقات المتجددة، الجزائر، مارس 2011.

[2]– موقع سوناطراك: http://www.sonatrach.com/ar/effectif.html

كما امتازت سنة 2012 بإدخال الغاز لـــ87 توزيع عمومي مقابل 133 سنة 2011، مما أوصل عددها الإجمالي إلى 1381 توزيعا عموميا[1]، إضافة إلى توفير قارورات الغاز –بوتان وبروبان– التي تمثل عاملا مهما من الدرجة الأولى في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وهي في نفس الوقت تشكل محورا لا مهما لتثمين الموارد المالية.[2]

قامت شركة سونلغاز بالشراكة مع شركة سوناطراك ومجمع SIM للمواد الغذائية بإنشاء شركة مختلطة نيال Algeria New Energy وهي محطة هجينة تجمع بين الشمس والغاز وهي الأولى من نوعها في العالم تهدف إلى اقتصاد الطاقة، وتطوير نظام طاقوي مستديم يضمن للجزائر تنويع مصادرها الطاقوية والحفاظ على البيئة،[3] كما نجحت الحكومة في الحد من التلوث البيئي الناتج عن عوادل السيارات حيث استفادت من مشروع استخدام الغاز الطبيعي للعمل على السيارات للتقليل من الأضرار البيئية التي تخلفها السيارات التي تستخدم مشتقات الطاقة الأخرى، وفي إطار مجهودات الدولة للحفاظ على البيئة قامت بتشجيع استخدام الغاز الطبيعي كوقود صديق للبيئة لما له من مردود بيئي واقتصادي حيث أن تكلفة المتر المكعب من الغاز تساوي 9 دج في حين أن تكلفة اللتر الواحد من البترين تساوي 23 دج ما يعادل ضعفين ونصف.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الغازية للجزائر آفاقها وتحدياتها

منذ اكتشاف حقل حاسي الرمل الغني بالغاز الطبيعي تغيرت المعطيات الطاقوية الجزائرية حيث قامت بإنشاء مشاريع كبرى تهدف إلى تصدير الغاز الطبيعي إلى أوربا، فقد تحولت الجزائر منذ بداية التسعينات من بلد منتج للبترول بصفة أساسية إلى منتج ومصدر للغاز والمنتجات الغازية، وهذا الانتقال ليس عشوائيا بل تم وفق إستراتيجية مدروسة.

المطلب الأول: المشاريع الغازية الجزائرية الأوروبية

في إطار مواكبة سوق الطاقة العالمي والأوربي خاصة وفي إطار إستراتيجيتها الطاقوية والتنموية قامت شركة سوناطراك بتطوير سياستها في مجال الشراكة الغازية الأوربية، حيث يحتل السوق الأوربي مكانة مهمة نظرا لوضعيته الجغرافية وحاجته المتنامية من الغاز الطبيعي، وتهدف الجزائر من خلالها إلى خلق الثروة وخلق فضاء جديد للاستثمار والتوسع في مشاريع جديدة لتطوير قطاع الغاز وتنميته، ومواصلة لعب دور الممول المنتظم لأوروبا، وتتمثل المشاريع الغازية الجديدة باتجاه الاتحاد الأوربي في:

- مشروع ميدغاز Medgaz الذي يربط الجزائر بأوروبا عبر إسبانيا.

[1]– لجنة ضبط الكهرباء والغاز، تقرير نشاط 2012

[2]– موقع ويكيبيديا: http://ar.wikipedia.org/

[3]– فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2012/11.

– مشروع غالسي Galsi الذي يربط الجزائر بإيطاليا.

– مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء TSGP الذي يربط نيجيريا بأوروبا مرورا بالجزائر.

هاته المشاريع الثلاثة ذات القدرة والإمكانيات الجيوستراتيجية هي في تطابق مع الأهداف المسطرة للشراكة الأورومتوسطية المنبثقة من قمة برشلونة فيما يتعلق بـــــ:[1]

– الرهانات المهمة في سوق الطاقة والارتباطات الداخلية بين أسواق الغاز والكهرباء، تنمية سوق عمل أكثر مرونة وخلق مناصب شغل أكثر، واستقرار اقتصادي.

– النجاح المتعلق برسم صورة جيدة للمتوسط في الساحة الدولية فيما يتعلق بالسلم والأمن والاستقرار والحكم الراشد.

– نشاط التربية والتبادل الثقافي في المستقبل بمثابة عامل مهم، إذ يسمح بفتح تنمية مجتمعات الحوض المتوسطي.

– تنمية اقتصادية مستدامة تقوم بالإسراع في عصرنة الهياكل الاقتصادية، بتشجيع التنمية المستدامة.

وفي إطار الشراكة الأورو متوسطية فإن هاته المشاريع ستساهم بصفة فعلية وحقيقية بضمان التموين والتنويع الطاقوي لأوروبا، وذلك عن طريق شبكات الغاز الجزائرية.

1/مشروع الخط المباشر (الجزائر– أوروبا) عبر إسبانيا MEDGAZ[2]:

يعتبر مشروع الأنبوب البحري الغازي الذي يربط الجزائر بإسبانيا وجها من وجوه السياسة الجزائرية للانفتاح أكثر على السوق الأوروبي، ولقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن تسجيل هذا المشروع في قائمة المشاريع ذات الأولوية في مجال الكهرباء والغاز، ويسمح هذا المشروع بتسويق الغاز الجزائري في السوق الإسبانية ومنها إلى السوق الأوروبية التي تبحث عن مصادر جديدة للطاقة لسد احتياجاتها إضافة إلى ما يدره من عائدات مالية، ويعتبر ميدغاز الذي يربط مدينة بني صاف الجزائرية بمدينة ألميريا الإسبانية ثالث أنبوب غاز جزائري لإمداد السوق الأوربية بالغاز الطبيعي، كما أنه يساعد على تنمية الاقتصاد المحلي بإمداد مصانع الألمنيوم والأسمدة بالطاقة المكررة في المنطقة الصناعية المجاورة والمحطة الكهربائية الواقعة شرقا بالمكان المسمى تارقة، يمتد هذا الأنبوب على مسافة 200 كلم ويصل إلى عمق أقصاه في أحد الأجزاء 2160 م، يتم إنجازه بالشراكة بين شركة سوناطراك بنسبة 36% وأربع شركات أجنبية هي Cepsa تساهم بنسبة 20%، و Gaz de France بـــ 12%، Endesa 12%، Iberdrola 20%، وتقدر تكلفته الإجمالية حوالي 900 مليون أورو، أما في مجال المبيعات الغازية عبر هذا الأنبوب فقد تم في ديسمبر

[1]– بن حميدة هشام، آفاق تطور سوق الغاز الجزائري في ظل إعادة هيكلة الصناعات الغازية العالمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2012/2011، ص 237.

[2]– سدي علي، مداخلة بعنوان: دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز المتوسطي، مؤتمر علمي دولي، جامعة فرحات عباس سطيف، أفريل 2008، ص 14.

2005 إمضاء عقدين بين شركة سوناطراك وكل من Cepsa و Iberdrola الإسبانيتين لتزويدهما بـــ 1.6 مليار م^3 سنويا لكل منهما، وفي 2006 تم إمضاء عقدين آخرين مع كل من Endesa الإسبانية و GdF الفرنسية لتزويدهما بـــ 0.96 مليار م^3 سنويا.

2/ مشروع الخط المباشر (الجزائر– إيطاليا) عبر سردينيا Galsi[1]:

تشكل اتفاقية غالسي مقدمة لترقية التعاون بين الجزائر وإيطاليا بكل ما تنطوي عليه من آثار اجتماعية واقتصادية وبعد استراتيجي هام، وفي 14 نوفمبر 2007 تم التوقيع الحكومي المشترك على الاتفاق الذي يهدف إلى تحقيق المشروع بألغيرو "Alghero"[2]، يمتد هذا الأنبوب على مسافة 1470 كلم من حاسي الرمل عبر القالة وسردينيا حتى شمال روما، يزود هذا الأنبوب إيطاليا، جنوب فرنسا، وبلدان أوربية في شمال الألب، وقد تم تأسيس شركة غالسي بالاشتراك بين الشركة الوطنية سوناطراك بنسبة 36%، و Edison Gaz 18%، Enel Power 13.5%، Wintershall 13.5%، EOS Energia 9%، SFIRS 5%، Progemisa 5%، وتم إمضاء عدة عقود لتزويد هاته الشركات المساهمة بالغاز الطبيعي.

3/ مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء "نيجيريا – الجزائر" Trans Sahara Gaz Pipline:

تسعى الجزائر ونيجيريا إلى تطوير مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء TSGP الذي يعتبر استثمارا واعدا لما له من انعكاسات على الجانب التنموي الاجتماعي والاقتصادي، إذ تصل تكلفة المشروع حوالي 10 مليارات دولار، هذا المشروع يسمح بنقل ما بين 20 إلى 30 مليار م^3 من الغاز الطبيعي النيجيري إلى أوروبا، انطلاقا من حقل Warri بأبوجا عاصمة نيجيريا ليصل إلى حقل حاسي الرمل بالجزائر، ثم ينقسم بعد ذلك إلى قسمين، قسم يتجه نحو ميناء التصدير بالقالة والثاني بميناء التصدير ببني صاف، يبلغ طوله الإجمالي 4175كلم منها 841 كلم في تراب نيجيريا، 1037 كلم في النيجر، و 2310 كلم في التراب الجزائري، ويتم إنجاز هذا المشروع بالشراكة بين سوناطراك وشركة NNPC النيجيرية بنسبة متساوية 50% لكل منهما، حيث من خلاله تعزز الجزائر وضعيتها مع أوربا كأحد الممونين الرئيسيين بالغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه تجارة الغاز الجزائري

[1]– سدي علي، **نفس المرجع**، ص 14.

[2]– GALSI un projet qui sécurise l'approvisionnement en gaz à long terme de l'Itlaie, La revue Sonatrach. N^0 55, Avril 2008, éditée par la Direction Communication et Stratégie d'Image, p 18.

على الرغم من النتائج الإيجابية التي يشهدها قطاع تصدير الغاز الطبيعي الجزائري، حيث أن انعكاسات الشراكة كان لها تأثير ايجابي على القطاع، إلا أن هناك متغيرات عالمية قد تؤثر على كميات الغاز المصدر وأسعاره، نذكر منها:

1/ تباطؤ نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي: من المتوقع أن يتباطأ معدل نمو استهلاك الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة العالمي خلال السنوات الخمس المقبلة، مع استمرار معاناة الدول الأوروبية من ضعف الطلب على الغاز، وتباطؤ الإنتاج من المشاريع الاستخراجية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وفقا لتقرير وكالة الطاقة الدولية عن أسواق الغاز على المدى المتوسط، هذا وأشار التقرير إلى أنه وعلى الرغم من ارتفاع حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة العالمي، حيث من المتوقع أن ينمو معدل الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بنحو 2.4 في المائة سنويا حتى عام 2018، إلا أن هذا المعدل أقل من المعدل الذي كان متوقعا العام الماضي والذي كان 2.7 في المائة، ويعود السبب الرئيسي وراء هذا التراجع في معدل النمو هو الطلب الأوروبي على الغاز الذي كان من المتوقع أن يكون ضعيفا جدا.

ويرى التقرير أنه على مدى العامين المقبلين سيتراجع الطلب على الغاز في أوروبا إلى 506 مليارات متر مكعب في عام 2014، من 513 مليار متر مكعب عام 2012 نتيجة العلاقة السعرية غير المواتية بين أسعار الغاز والفحم والكربون، وبحلول عام 2015 من المتوقع أن يصل الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي إلى 525 مليار متر مكعب، لكن وتيرة هذا النمو أبطأ بكثير مما كان متوقعا، حيث كان متوقعا أن يرتفع الطلب إلى 561 مليار متر مكعب بحلول عام 2017، ويرجع السبب في ذلك إلى بطء النمو الاقتصادي والأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها بعض الدول الأوروبية والتوقعات الأكثر تحفظا في قطاع توليد الطاقة.[1]

2/ تحول كبير في ميزان القوى في أسواق الغاز العالمية: إن ظهور منتجين جدد للغاز الطبيعي على مدى العقدين المقبلين سيؤدي إلى تحول كبير في ميزان القوى في أسواق الغاز العالمية وتغيير في الطريقة التي يتم بها تسعير الغاز الطبيعي، وفقا لتقرير توقعات الطاقة العالمية لعام 2035 لشركة بريتش بتروليوم،[2] في هذا الجانب أوضحت مصادر الشركة من خلال تقريرها السنوي أن بدء مشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة خاصة في إفريقيا، أستراليا والولايات المتحدة سيعزز زيادة المنافسة، مما لا يسمح لأي طرف من الأطراف بالسيطرة والتحكم في الأسواق، والاكتشافات الجديدة الكبيرة للغاز الطبيعي في سواحل شرق إفريقيا قد تجعلها من المناطق الواعدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال، وقد تصبح هذه المنطقة أيضا منافسا رئيسيا للدول المصدرة للغاز، لأن كلا من موزمبيق وتنزانيا تتطلعان إلى الانضمام إلى مصاف دول العالم المصدرة للغاز الطبيعي المسال، حيث من المتوقع أن تسهم احتياطات الغاز الطبيعي الضخمة التي اكتشفت عامي 2010 و2011 في حوض روفوما في دعم اقتصاديات صادرات الغاز الطبيعي المسال في

[1]- تقرير توقعات الطاقة في العالم، وكالة الطاقة الدولية، فرنسا، جوان 2010.

[2]- تقرير آفاق مستقبل الطاقة حتى عام 2035 بريتش بتروليوم/http//:www.bp.com تاريخ الإطلاع: 2014/05/05.

المنطقة، كما أن منطقة شرق إفريقيا تتمتع بموقع جغرافي جيد يمكنها من الوصول إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية، ويتوقع كذلك التقرير أن يرتفع إنتاج الغاز الطبيعي في كل أنحاء العالم عدا أوروبا، حيث سينخفض إنتاجها إلى النصف على مدى العقدين المقبلين، هذا وسترتفع إمدادات الغاز الطبيعي العالمية بنحو 1.9 في المائة سنويا إلى عام 2035، وسيرتفع إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بنسبة 50 في المائة ليصل إلى نحو 988 مليار متر مكعب سنويا مدعوما بالغاز الصخري، في حين سيصل الإنتاج الروسي إلى 816 مليار متر مكعب سنويا،[1] ومن المتوقع أن يمثل الغاز الصخري ما يقرب من نصف الزيادة في الإنتاج موفرا بذلك الكثير من الإمدادات لوحدات تسييل الغاز الجديدة خصوصا في الولايات المتحدة، التي يتوقع التقرير أن تصل صادراتها من الغاز الطبيعي المسال إلى 80 مليون طن سنويا وبأسعار شحن تنافسية من ساحل الخليج الأمريكي تبلغ نحو ثلاث دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية إلى آسيا ودولار واحد لكل مليون وحدة بريطانية إلى أوروبا.

3/ انخفاض أسعار الغاز الجزائري: تواجه الجزائر تحديات عديدة في مجال تجارة الغاز الطبيعي في ظل انخفاض الأسعار في السوق الحرة، واشتداد المنافسة خاصة من روسيا والنرويج، إضافة إلى سعي الدول الأوروبية إلى تقليص التبعية الطاقوية خصوصا في ظل تواجد منتجين جدد مثل قطر ليبيا وإيران، وفي ظل هذه الظروف فإن الحفاظ على أسعار الغاز الجزائري الموجه لأوروبا أمر صعب للغاية، حيث خسرت سوناطراك التحكيم* لدى غرفة التجارة الدولية في النزاع بينها وبين شركة إيدسون الإيطالية بسبب بند يسمى الاضطراب بموجب العقد، والذي ينص على مراجعة السعر القاعدي عندما يكون هناك تغير في الأوضاع الاقتصادية، كما قامت المجموعة الطاقوية الإيطالية إيني بعقد اتفاق مع شركة سوناطراك يقضي بتخفيض كميات الغاز التي توردها الجزائر لإيطاليا في إطار برنامج إعادة التفاوض على الأسعار، كما طالبت الشركة الإسبانية للغاز الطبيعي فينوسا بخفض أسعار الغاز الجزائري مراعاة لمستجدات السوق والأزمة الاقتصادية.[2]

المطلب الثالث: حصة الأجيال المقبلة من الغاز الطبيعي[3]

يعد الغاز الطبيعي ثروة طبيعية ملك للأجيال الحالية والمستقبلية، واستغلال هذه الثروة يجب أن يساعد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية، بما يضمن حقوق الأجيال القادمة منها، وعليه فإن احتياطي الجزائر

[1]- نفس المرجع.

*- التحكيم هو ضرب من القضاء الخاص يقوم على مبدأ سلطان الإرادة أي أن أطراف النزاع أو أطراف العلاقة تتفق فيما بينها على اللجوء إلى التحكيم في حل خلافاتها ومنازعاتها التي قد تحصل أو التي حصلت، وهو تخلٍ من المتعاقدين أو الخصوم عن حقهم في اللجوء إلى القضاء واعتمادهم التحكيم كسبيل لحل الخلاف بينهم.

[2]- جريدة النصر، الأحد 04 أوت 2013.

[3]- آمال فوضيل، التحكيم بين الاستهلاك الداخلي والصادرات للغاز الطبيعي على المدى المتوسط والطويل، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2010/2009، ص 113.

من الغاز الطبيعي يجب أن يغطي احتياجات السوق الأولية ويراعي حق الأجيال القادمة، وعند وتيرة الاستهلاك الحالية فإن خطر استنزاف وتسريع نفاذ الثروة الغازية يبقى قائما وسيطرح بأكثر حدة في المستقبل، خاصة مع سياسة التصدير التي تنتهجها شركة سوناطراك لكسب رهان المنافسة الدولية في ظل تزايد حاجات السوق المحلية وتوسع الاستهلاك، فالزيادة في الإنتاج والتي تزيد عن الحاجة المشروعة لا يراعي حق الأجيال المقبلة وسيؤدي إلى تراكم احتياطي نقدي تتآكل قيمته الحقيقية، وهذا يعني أن الموارد الغازية سوف تنضب بصورة غير مبررة لأن العائدات المالية المتزايدة الناجمة عن تصدير الغاز الطبيعي الخام ليست دخلا حقيقيا تولد عن نشاطات متكررة، وإنما مقبوضات نقدية ناجمة عن تبادل أصول تتمثل في سلعة، وبالتالي فإن الغاز الطبيعي المخزن في باطن الأرض أفضل من ذلك المصدر خاما عندما تكون الزيادة في الإنتاج غير مبررة لأن الغاز الطبيعي في مكمنه الطبيعي سيحقق في المستقبل سعرا أعلى من الذي تبيعه به الدولة حاليا، كما أن الأجيال المقبلة ستستفيد منه بشكل يوفر لهم الأمن الاجتماعي ومتطلبات الاقتصاد.

وفي **الأخير** نجد أن للغاز مكانة متميزة فهو يستعمل في توليد الكهرباء والنقل والتكييف نظرا لمميزاته المتعددة، إضافة إلى استعماله في الصناعة البتروكيماوية، كما تم الإشارة إلى أهميته المالية والاقتصادية نظرا لما يدره من أموال معتبرة للجزائر، ومدى مساهمته في تكوين الناتج الوطني الخام وخلق القيمة المضافة، إضافة إلى الأهمية البيئية التي يتمتع بها الغاز الطبيعي مقارنة بالمنتجات الأخرى، كما تم توضيح ما يوفره من خدمات اجتماعية كمناصب الشغل، وتحسين المستوى المعيشي للعمال، كما تم توسيع شبكات نقل الغاز إلى القرى والمداشر، وكذا توفير قارورات الغاز إلى البدو الرحل، ما أسهم في تنمية اجتماعية هامة، وتمت الإشارة إلى الإستراتيجية الجزائرية المتبعة في مجال تسويق الغاز، من خلال مشاريع ضخمة لتوريد أوربا بهذه المادة الحيوية، ومدى التحديات التي تواجهها استمرارية هذه المشاريع على النحو المطلوب في خضم المنافسة والضغوط الأوروبية لخفض كميات وأسعار الغاز الجزائري، وفي الأخير ظهرت أهمية التنمية المستدامة من خلال حق الأجيال المقبلة في الاستفادة من هذه الثروة الطبيعية والذي يعد مطلبا ملحا من مطالب التنمية في الجزائر.

قائمـــة المراجع:

ـ إسماعيل عبد الرحمن، وحربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي**، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 1999.

ـ حمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية**، مطبعة سامي، الإسكندرية، مصر، 2003.

ـ كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.

ـ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.

ـ علي خليفة الكواري، **نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية**، مجلة المستقبل العربي، النسخة 05، العدد 49، بيروت، لبنان، مارس 1983.

ـ فاطمة مساعيد، **مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازنات العالمية الراهنة**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، جوان 2011 .

ـ بن حميدة هشام، **آفاق تطور سوق الغاز الجزائري في ظل إعادة هيكلة الصناعات الغازية العالمية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2012/2011.

ـ آمال فوضيل، **التحكيم بين الاستهلاك الداخلي والصادرات للغاز الطبيعي على المدى المتوسط والطويل**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2010/2009.

ـ فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة الباحث – عدد 2012/11.

ـ سدي علي، **دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز المتوسطي**، مؤتمر علمي دولي، جامعة فرحات عباس سطيف، أفريل 2008.

ـ زايد مراد، مداخلة بعنوان: **المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المتغيرات العالمية – حالة الجزائر–**، ملتقى دولي حول الطاقات المتجددة بالجزائر، مارس 2011.

ـ تقرير توقعات الطاقة في العالم، وكالة الطاقة الدولية، فرنسا، جوان 2010.

ـ المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 في 27 جوان 2000، بالجزائر.

ـ لجنة ضبط الكهرباء والغاز, تقرير نشاط 2012.

ـ تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2011 من الموقع: www.djazairess.com/alfadjr/164350- Algeria

ـ تقرير آفاق مستقبل الطاقة حتى عام 2035 بريتش بتروليوم/http//:www.bp.com

ـ موقع سوناطراك: http://www.sonatrach.com/ar/effectif.html

ـ موقع ويكيبيديا: http://ar.wikipedia.org/

ـ جريدة النصر, الأحد 04 أوت 2013.

GALSI un projet qui sécurise l'approvisionnement en gaz à long terme de l'Itlaie, La revue Sonatrach. N^{0} 55, Avril 2008, éditée par la Direction Communication et Stratégie d'Image,